

الهجرة بين التغير البيئي والمناخي: قراءة في إشكالية المفهوم بين الأطراف الفاعلة على مستوى السياسة الدولية.

طالب الدكتوراه جبران سفيان

قسم العلوم السياسية

جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر -

الأستاذ الدكتور مجدوب عبد المؤمن

قسم العلوم السياسية

جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر -

مقدمة:

منذ تقرير الأمم المتحدة في عام 1985، عرفت الهجرة البيئية فترة طويلة من البحث العلمي والنقاش دون أن توضع على أجندة السياسة كمشكلة عامة "جديدة" يجب التعامل معها من قبل السلطات المحلية والوطنية. والسلطات الدولية.

ركز الجدل الأهم فيما يتعلق بالهجرة البيئية على أهمية القضية هل ينبغي اعتبار المهاجرين البيئيين فئة محددة من الهجرة القسرية، وبالتالي الدعوة إلى اتخاذ تدابير محددة، أو ينبغي اعتبارهم شكلاً من أشكال التطور الاقتصادي للهجرة؟.

طوال هذه الفترة شاركت مختلف الجهات الفاعلة في السياسات العامة والخاصة في النقاش، وحقيقة أن المشكلة لم تتلق حتى الآن تعريفاً رسمياً (مثل تلك التي وضعتها اتفاقية 1951 الخاصة باللاجئين "السياسيين")، مما أدى إلى استقرار مكانها على أجندة السياسة الدولي، مما يمنح مرونة كبيرة للدفاع عن التأثير على عملية التعريف وفقاً ل نظم معتقداتهم و / أو معارفهم و / أو سياساتهم، يمكن النظر إلى دراسة هذه العملية على أنها بحث مستمر عن أهمية السياسة العامة التي تهدف إلى بناء قضية يعترف بها المجتمع الدولي وتحملها السلطات العامة.

وعليه نطرح الإشكالية: ما هي الإشكاليات التي تطرحها علاقة الهجرة بالتغير البيئي والمناخي من الناحية التعريفية والمفاهيمية بين الأطراف الفاعلة على مستوى السياسة الدولية؟

وللإجابة على الإشكالية استعنا بالمنهج الوصفي الاستكشافي والمنهج التحليلي التفسيري، أما من الناحية المنهجية تقسيم الدراسة في شكل ثلاث نقاط أساسية:

❖ أولاً: المهاجرون البيئيون كمشكلة ذاتية.

❖ ثانيا : من المهاجرين البيئيين إلى مهاجري المناخ: من مشكلة إلى نتيجة؟.

❖ ثالثا: الهجرة كحل.

في الإطار العلاقة بين الهجرة والبيئة (الهجرة البيئية) ظهرت ثلاثة اتجاهات مختلفة خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية كسلسلة من ثلاثة نقاشات تقوي تدريجيا أهمية السياسة العامة لهذه القضية، يستند كل اتجاه على سيناريو مشكلة - نتيجة- حل¹:

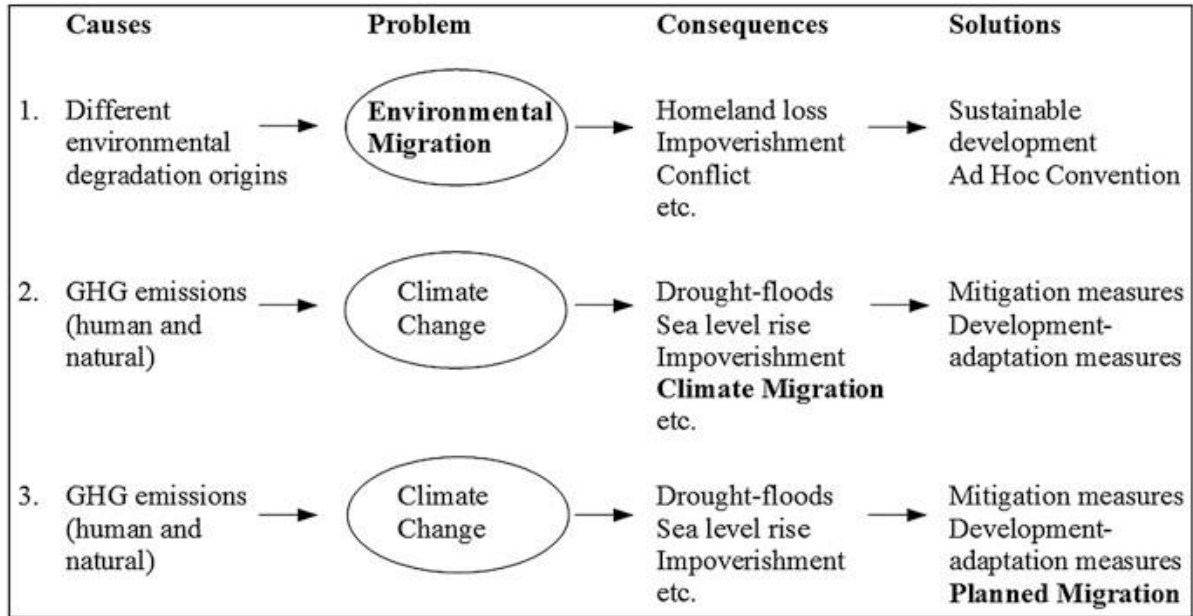
1. **الاتجاه الأول:** يتطابق مع بناء مشكلة ذاتية متعددة المهاجر للمهاجرين البيئيين والتي يجب التعامل معها من خلال اعتماد سياسة عامة مخصصة، وقد ثبت أن هذا الجهد غير ملائم للسياق السياسي والمؤسسي السائد، وفشله في جدول أعمال السياسة الدولية.

2. **الاتجاه الثاني:** يتطابق مع التعريف التقييدي للهجرة البيئية مثل الهجرة المناخية، على الرغم من الجهود المبذولة لفرض الهجرة المناخية كمشكلة ذاتية، إلا أن الخطاب الرسمي أعاد تعريف الهجرة كنتيجة لمشكلة تغير المناخ، وكانت أهمية تغير المناخ في جدول أعمال السياسة الدولية بمثابة وسيلة للاعتراف الرسمي بالهجرة كأحد العواقب المحتملة التي ينبغي منعها عن طريق التكيف مع تغير المناخ.

3. **الاتجاه الثالث:** يتوافق مع تعريف الهجرة المناخية، إذ لم يعد كمشكلة أو نتيجة، ولكن كحل للضعف الاجتماعي الناجم عن تغير المناخ، ويبدو أن الخطاب المثير للقلق بشأن ضحايا البيئة (المناخ) ضعيف.

الشكل رقم 01 يوضح الاتجاهات الثلاثة للعلاقة بين الهجرة والبيئة.

¹ Chloé Anne Vlassopoulos, "Defining Environmental Migration in the Climate Change Era: Problem, Consequence or Solution?", in **book Disentangling Migration and Climate Change**, springer, 2013, p148.



source: Chloé Anne Vlassopoulos, "Defining Environmental Migration in the Climate Change Era: Problem, Consequence or Solution?", in book **Disentangling Migration and Climate Change**, springer, 2013, p149.

❖ أولاً: المهاجرون البيئيون كمشكلة ذاتية

نشر برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) تقرير حول "المهاجرين البيئيين" من قبل "عصام الحناوي" في عام 1985، حيث حظيت الهجرة البيئية باهتمام من قبل تخصصات العلوم الاجتماعية المختلفة²، فخلال الفترة الأولى حتى عام 2000 تمت مناقشة الهجرة البيئية فقط بين مجتمع علمي صغير إلى حد ما، وبشكل استثنائي خلال بعض الاجتماعات الدولية، ما يميز هذه الفترة هو إدراك واسع لمن ينبغي اعتباره "مهاجراً بيئياً"، هذه النظرة تدعمت في الغالب من كتابات المحللين البيئيين والمتخصصين الأمنيين³، أما التعريف الذي اقترحه الحناوي يعكس في الواقع مشكلة متعددة الأسباب تحدي سبل العيش وحقوق الإنسان: "المهاجرون البيئيون هم الأشخاص الذين أجبروا على ترك مواطنهم مؤقتاً أو دائماً، بسبب اضطراب بيئي ملحوظ أدى إلى تهديد وجودهم و / أو أثرت بشكل خطير على نوعية حياتهم"⁴، وفي ذات الإطار ذهب ستيفن لونرغان Lonergan stephen في عام 1998 إلى اعتبار الأسباب البيئية هي العوامل الرئيسية لنزوح البشر مثل الكوارث الطبيعية (مثل الفيضانات والبراكين والزلازل)

² El-Hinnawi Essam, "Environmental refugees. Nairobi: United Nations Environmental Programme (UNEP)", 1985.

³ Suhrke, Astri, "Environmental Degradation and Population Flows", Journal of International Affairs, vol 47, N°02, winter, 1994, p477.

⁴ El-Hinnawi Essam, op.cit.

والتغيرات البيئية التراكمية (مثل إزالة الغابات وتدهور الأراضي والتغير المناخي التي تتفاقم بسبب الأنشطة البشرية)⁵

أدت الجهود الرامية إلى تعريف الهجرة البيئية كمشكلة ذاتية متعددة الأسباب إلى إثارة خطابين موجّهين نحو السياسات: أحدهما يشير إلى ضرورة تعزيز سياسات التنمية المستدامة ، وتشجيع اعتماد آلية مخصصة لمساعدة المهاجرين البيئيين.

وقد تزامنت سلسلة المنشورات التي تلت تقرير الحناوي لسنة 1985 مع إضفاء الطابع المؤسسي على "حقبة التنمية المستدامة"، التي أدخلها تقرير لجنة برونتلاند Brundtland حول البيئة والتنمية في عام 1987، وقمة الأرض حول البيئة والتنمية التي عقدت في ريو عام 1992، الطريقة الجديدة لعمل السياسات البيئية⁶. وعليه يبدو أن مفهوم التنمية المستدامة هو مبدأ سياسة ذات أهمية خاصة للتعامل مع مشكلة مثل الهجرة البيئية التي تقع عند تقاطع مختلف قطاعات السياسات.

تشير التنمية المستدامة إلى تبني سياسات تلي بشكل متبادل حماية البيئة ورفاه الإنسان، وبهذا المعنى يشير Suhrke إلى أنه بعد تقرير Brundtland، أصبحت إستراتيجيات الاستجابة لحالات الطوارئ الخاصة بالمهجرين تركز بشكل متزايد على الأسباب الجذرية البيئية على سبيل المثال أعلن مصطفى تولييا المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام 1989 "أن التنمية المستدامة هي البديل الوحيد لتجنب الهجرة البيئية الواسعة النطاق⁷. وأوصى تقرير مصرف التنمية الآسيوي لعام 1990 بتعزيز دور الخبرات البيئية في عملية صنع القرار من أجل تعزيز إمكانات الحاضر والمستقبل لتلبية الاحتياجات البشرية مثل الفقر والتخلف التي تسبب الهجرة⁸، كما نظر مايرز Myers في عام 1997 في أن التنمية المستدامة "تمثل طريقة سليمة لاستباق قضية المهاجرين البيئيين في نطاقها الكامل على المدى الطويل"⁹.

وبقدر ما يمكن للتنمية المستدامة أن تعزز مكانة دعاة حماية البيئة التي تدعو إلى سياسات بيئية أقوى، فقد ظهرت الهجرة البيئية كمسألة مناسبة لصنع المطالب، فكلما ازداد خطر الهجرة المرتبطة بالتدهور البيئي أصبح الأمر أكثر وضوحًا بضرورة حماية البيئة، ومع ذلك انتقلت مناقشة التنمية المستدامة "بقوة نحو كيفية تحقيق التنمية المستدامة

⁵ Lonergan steve, "The role of environmental degradation in population displacement", Environmental Change and Security Project Report, issue 4, (Spring), 1998, p09.

⁶ Chloé Vlassopoulou, "De l'Exode écologique aux réfugiés environnementaux Quel problème? Quelles approches?", journée d'étude du gisti, 14 décembre 2014, p13.

⁷ Bates Daine, "Environmental refugees? Classifying human migrations caused by environmental change", Population and Environment, vol 23, issue 05, 2002, p465.

⁸ Suhrke, Astri, op.cit, p494.

⁹ Norman Myers, "Environmental refugees", Population and Environment, vol 19, issue 02, 1997, p177.

بدلاً من كيفية حماية البيئة في حد ذاتها¹⁰، وفي الواقع كان الأساس المنطقي السائد هو أن التدهور البيئي سيتم مكافحته إذا أريد الحد من الفقر، ولتقليل الفقر، يجب على البلدان في الأطراف تحقيق النمو الاقتصادي¹¹، يمكن لهذا المفهوم السائد للاستدامة أن يفسر الانسحاب التدريجي لعلماء البيئة والاستيلاء على قضية الهجرة البيئية من خلال الخطاب الإنمائي والإنساني.

لقد وُلد "تحويل البشر إلى المشكلة" طلباً جديداً على اعتماد آلية مخصصة لمساعدة السكان المهاجرين، يتركز الاهتمام هنا ليس على الأسباب (البيئية) للمشكلة ولكن على نتائجها (الإنسانية)، وقد لوحظ هذا التحول المعرفي لأول مرة خلال مؤتمر "الهجرة والبيئة" الذي نظّمته المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، ومجموعة سياسات اللاجئين في عام 1992 وتم التعبير عن الحاجة إلى إنشاء آلية خاصة لمساعدة اللاجئين البيئيين، ولكن تم رفضها كسياسة خيار من قبل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين الذين كانوا يخشون إضعافها¹²، ومع ذلك فإن فكرة صياغة آلية دولية محددة للاعتراف بالمهاجرين البيئيين ومساعدتهم حصلت ببطء على دعم مختلف الجهات الفاعلة في مجال السياسات، وفي هذه الحالة استخدمت في المقام الأول عبارة "اللاجئ" بدلاً من "المهاجر"، تم إنشاء المنظمة غير الحكومية (Living Space) للاجئين البيئيين من أجل تعزيز الطلب على الاعتراف الرسمي "باللاجئين" البيئيين، في عام 2004 اقترح ليسر LiSER "مبادرة توليدو Toledo بشأن اللاجئين البيئيين واستعادة البيئة"¹³، كما اقترح نائبين أوروبيين عام 2004 في البرلمان الأوروبي على البرلمان الأوروبي اعتماد إعلان يعترف بوضع "اللاجئين الإيكولوجيين". في عام 2005، في نهاية مؤتمر ليموج حول اللاجئين الإيكولوجيين، أطلق المشاركون "Appel de Limoges" من أجل الاعتراف بهم عن طريق وضع دولي خاص¹⁴، وفي عام 2006 تبنى مجلس الشيوخ البلجيكي قراراً يدعو إلى الاعتراف بوضع اللاجئين البيئيين، في حين نشرت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا تقريراً في 2008 عن الهجرة البيئية "يدعو إلى إجراء مزيد من التحقيق في الفجوات القائمة في آليات القانون والحماية بهدف وضع إطار محدد في نهاية المطاف لحماية المهاجرين البيئيين، إما في اتفاقية دولية منفصلة أو كأجزاء من المعاهدات المتعددة الأطراف ذات الصلة"¹⁵، إن تعريف الهجرة البيئية كمشكلة ذاتية متعددة الأسباب له ميزة في تغطية جميع

¹⁰ Laurence Mee, "The role of UNEP and UNDP in multilateral environmental agreements", International Environmental Agreements, vol 5, issue 3, 2005, p253.

¹¹ Carlos Castro, "Sustainable development: Mainstream and critical perspectives", Organization and Environment, vol 17, issue 2, 2004, p197.

¹² Suhrke, Astri, op.cit,p490.

¹³ Conisbee Molly, Simms Andrew, **Environmental refugees: The case for recognition**, London: NEF Pocketbook, 1ed, 2003.

¹⁴ Council of EuropeParliamentary Assembly, "Environmentally induced migration and displacement: A 21st century challenge", Report, Doc. 11785, 23 December, 2008, p04.

¹⁵ Chloé Anne Vlassopoulos, "Defining Environmental Migration in the Climate Change Era: Problem, Consequence or Solution?", op.cit, p153.

المشردين بيئياً والمطالبة بالاعتراف والحماية لهم جميعاً، ومع ذلك فإنها لم تحظ باعتراف رسمي لأن معظم المؤسسات الدولية والدول الأعضاء في الأمم المتحدة ما زالت غائبة عن هذه المناقشة.

من الصعب في الواقع تصور استجابة سياسة عامة لجميع العوامل السببية الواردة في هذا التعريف، على الرغم من أنها تعكس جميع الأسباب المنطقية التي أجبرت الأشخاص على الفرار من أوطانهم، فإن كل سبب يحتوي على إحالة المسؤولية الخاصة به من خلال¹⁶:

➤ تشمل التغييرات البيئية التي من صنع الإنسان والتي تعزى إلى النشاط الاقتصادي مسؤولية الملوّثين الذين ينبغي أن يعوضوا الضحايا.

➤ في حين أن التغييرات البيئية المنسوبة إلى الأحداث الطبيعية لا تحمّل مسؤولية أي شخص لحماية الضحايا وهنا يجب على المجتمع أن يساعدهم.

➤ أما التغييرات البيئية المنسوبة إلى العمليات الإستراتيجية التي لا يحميها الضحايا تعني مسؤولية الدولة. وعليه تقع المشكلة عند تقاطع مختلف قطاعات السياسات مع سوء السياق المؤسسي وتمنع تخصيص السلطة لمؤسسة واحدة، وهو أمر ضروري لوضع السياسات.

إذا لم تجد المشكلة (الهجرة البيئية) طريقها إلى عملية وضع جدول الأعمال، فإن الجهات الفاعلة في مجال السياسات تعمل على تكييف تعريفها وتحديد المشكلة من أجل التغلب على العقبات وزيادة أهمية السياسة، أكثر من مجرد مناورة عقلانية مع سبق الإصرار، يعمل هذا التحول من خلال العديد من التفاعلات التي توجه سلوك وإستراتيجية الممثلين، وهي تتطور من خلال عملية التضمن والاستبعاد التي تنتج في نهاية الأمر تعاريف بديلة لها سيناريوهات مختلفة¹⁷، في الحالة التي ندرسها هنا سينتقل الخطاب من المهاجرين البيئيين الذين يُنظر إليهم كمشكلة ذاتية على المناخ إلى "المهاجرون الذين يتم تعريفهم كنتيجة لتغير المناخ، سيضع هذا التطور جانباً جميع الأسباب الأخرى للنزوح البيئي.

❖ ثانياً : من المهاجرين البيئيين إلى مهاجري المناخ: من مشكلة إلى نتيجة؟

وفي عام 1990 أعلن تقرير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ (IPCC) أنه "قد تكون الآثار الأشد خطورة لتغير المناخ هي تلك المتعلقة بالهجرة البشرية"، لم يوفر هذا البيان زخماً كافياً لتحويل الانتباه من البيئة إلى المهاجرين المناخيين، مما جذب الاهتمام العالمي على أعلى المستويات في الأجندة الدولية خلال عام 2000، والتي

¹⁶ Chloé Anne Vlassopoulos, "Defining Environmental Migration in the Climate Change Era: Problem, Consequence or Solution?", op.cit, p154.

¹⁷ Chloé Anne Vlassopoulos, "Institutional barriers to the recognition and assistance of environmentally forced migrants", In book **Environment, forced migration and vulnerability**, Heidelberg: Springer, 2010, p19.

عملت على جذب مجموعة من القضايا التي بدأت بعد ذلك للمناقشة باعتبارها ذات الصلة بالمناخ، كما بدأ تغير المناخ يلفت انتباه المؤسسات الدولية المسؤولة عن هذه القضايا، وكذلك المنظمات غير الحكومية ، مما يمنحها إمكانيات جديدة للعمل والإقرار¹⁸، الهجرة هي واحدة من المواضيع التي تم دمجها في مناقشة المناخ.

أدى تعريف مشكلة "الهجرة المناخية" الأكثر تقييداً إلى حدوث تطورين:

➤ أولاً كما هو الحال بالنسبة للهجرة البيئية، يتم صياغة الطلب لاعتماد آلية مخصصة لمساعدة السكان النازحين - هذه المرة - بسبب تغير المناخ.

➤ ثانياً تكمن المشكلة لأول مرة في جدول أعمال السياسة الدولية من خلال التعبئة النشطة لبعض المنظمات الحكومية الدولية الإنسانية (IGOs) التي ستعيد تعريف الهجرة المناخية كنتيجة لتغير المناخ.

في البرلمان الأوروبي عام 2008، نظم التحالف الأخضر الأوروبي الحر مؤتمراً حول الهجرة المناخية واقترح إعلاناً للاعتراف بوضع المهاجرين المناخيين، وفي الوقت نفسه اقترح مشروع الحكم العالمي إنشاء نظام دولي محدد لحماية المهاجرين المناخيين، ويستند هذا الموقف إلى الخطاب المثير للمناقشة الذي نوقش في وقت سابق والذي أصبح الآن "أكثر توجهاً نحو المناخ"¹⁹.

وكما كان الحال بالنسبة للسيناريو الأول، فإن هذه المبادرات تعتبر الهجرة المناخية مشكلة مستقلة والتي تثبت أهميتها بالهجرة الجماعية المتوقعة نتيجة لتغير المناخ، فإن الارتباط بين تغير المناخ والهجرة سيؤدي في الوقت ذاته إلى التعبئة النشطة للمنظمات الحكومية الدولية العاملة في المجال الإنساني، ولا سيما تلك المعنية بنزوح السكان، وعليه فالقضية ستدرج على جدول أعمال السياسة ليس كمشكلة سياسية مستقلة، ولكن كنتيجة لمشكلة تغير المناخ مما سيحرك هذا التطور الثاني تعريف الهجرة المناخية من السيناريو الأول إلى السيناريو الثاني²⁰.

وفي نفس السياق تم تأسيس للتعاون داخل إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC) في عام 2008 من خلال إنشاء فرقة عمل معنية بتغير المناخ، في عام 2010 تم إنشاء مجموعة فرعية تشكلها المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) من أجل "مواصلة الدعوة إلى إدراج الشواغل الإنسانية، بما في ذلك الأمن الغذائي والجوع والتغذية والصحة والهجرة و النزوح خلال مفاوضات تغير المناخ، سمح

¹⁸ Taylor Seybolt, "Harmonizing the Humanitarian Aid Network: Adaptive Change in a Complex System", International Studies Quarterly, vol 53, issue 4, 2009, p1031.

¹⁹ Frank Biermann, Ingrid Boas, "Preparing for a Warmer World: Towards a Global Governance System to Protect Climate Refugees", global environmental politics, vol 10, N°1, 2010, p61.

²⁰ Chloé Anne Vlassopoulos, "Defining Environmental Migration in the Climate Change Era: Problem, Consequence or Solution?", op.cit, p155.

التعاون بين هاتين المؤسستين بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة ومجلس اللاجئين النرويجي بتنظيم حدث جانبي مشترك حول الهجرة وتغير المناخ خلال مؤتمر الأطراف²¹.

كما قامت المنظمة الدولية للهجرة في عام 2008 ب التعاون مع عدة شركاء بيئيين مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومعهد ستوكهولم للبيئة (SEI)، والصندوق العالمي للحياة البرية (WWF) من اجل محاولة ربط الهجرة بالأسباب البيئية وفي هذا الإطار يعترف المفوض السامي أنطونيو غوتيريس Guterres Antonio علناً في ورقة عمل عام 2008 بالروابط بين تغير المناخ والكوارث الطبيعية وتهجير البشر، حيث ينظر إلى الهجرة كنتيجة لظاهرة الاحتباس الحراري²².

إذا كان الاعتراف بمشكلة ذاتية مصحوباً باعتماد حالة خاصة بالمهاجرين المناخيين، فما هي الآثار السياسية المترتبة على النظر في الهجرة القسرية كنتيجة لظاهرة الاحتباس الحراري؟ لم يكن إدراج قضية الهجرة إلى أجندة تغير المناخ يحدث من فراغ، فإن تغير المناخ له صدى في المجتمع السياسي أكثر أو أقل تنظيماً مع سيناريوهات تعريف مهيمنة تعكس توازن قوة محدد بين الجهات الفاعلة في مجال السياسات، بالإضافة إلى توجه سياسي محدد.

خلال التسعينيات حددت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ أن تغير المناخ كمشكلة تدهور بيئي، وبالتالي شجعت البلدان الصناعية على اتخاذ تدابير بيئية للتخفيف من انبعاث الغازات الدفيئة، تدريجياً تطور النقاش حول تغير المناخ إلى حد كبير، وأصبح التعريف البيئي الأولي ضعيفاً ودخلت صور منافسة أخرى للمناقشة العامة، مما يضفي الشرعية على الجهات الفاعلة الجديدة في مجال السياسة في الميدان، من خلال منتديات المناقشة المتوازية بشكل أو بآخر، تم تعريف تغير المناخ على أنه "مشكلة ضعف اجتماعي" تعكس منهجاً مركزاً على البشر لتغير المناخ، والإشارة إلى إجراءات موجهة نحو التكيف أكثر من التخفيف كما هو مقترح في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو²³.

تم تضمين الهجرة في الخطاب المناخي كواحدة من عواقب ظاهرة الاحتباس الحراري التي يجب أخذها بعين الاعتبار في إطار صنع سياسة المناخ - إلى جانب الفقر والمخاطر الأمنية، وفي هذا السياق ، يبدأ الآن ائتلاف كبير من الوكالات الإنسانية الدولية في النظر في التنمية والتكيف المستدامين باعتبارهما أكثر الاستجابات ذات الصلة لمكافحة الضعف الاجتماعي المرتبط بالاحتباس الحراري العالمي ومجال التنمية باعتباره الأنسب للتعامل معه وبالتالي وينتقل التركيز من محاربة الأسباب إلى مكافحة عواقب الاحترار العالمي، ومن محاربة توازن النظام الإيكولوجي إلى

²¹ Ibid, p157.

²² Guterres Antonio, "Climate change, natural disasters and human displacement: A UNHCR perspective", UNHCR Paper, 2008, p03.

²³ Chloé Anne Vlassopoulos, "Defining Environmental Migration in the Climate Change Era: Problem, Consequence or Solution?", op.cit, p157

مكافحة الضعف الاجتماعي²⁴، وبناءاً على ذلك يبدو تعريف تغير المناخ على أنه "مشكلة ضعف اجتماعي"، يتطلب اتخاذ تدابير للتكيف والتطور مناسباً أيضاً للتعامل مع الآثار الأمنية المترتبة على الاحتراز العالمي، ومن ثم فإن الجهات الفاعلة الجديدة في مجال السياسات من مجال الأمن قدمت نفسها على أنها مؤهلة للتدخل خلال مفاوضات المناخ عن طريق الدفاع عن نفس التوجه السياسي، كان تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الأمن الإنساني واحداً من أوائل تقارير عام 1994 التي ربطت الاحتراز العالمي بالأمن عن طريق تعريف "الأمن البشري" على أنه الحاجة إلى تحويل الاهتمام من القضايا الأمنية التي تركز على الدولة إلى التركيز على الأفراد، وتقديم التغير البيئي كأحد عوامل الرئيسية للأمن الإنساني مثل التنمية الاقتصادية، وتوافر الغذاء، والظروف الصحية السياسية، فإن البيئة تعتبر أحد مكونات "الأمن البشري"²⁵.

وفي تقريرها الخاص لعام 2007 "تغير المناخ: التفكير خارج كيوتو" تصر الجمعية البرلمانية لحلف الناتو على البعد الأمني الوطني والدولي لتغير المناخ، حيث يتم تقديم الهجرة كتهديد محتمل يمكن مكافحته باعتماد تدابير للتكيف مع التنمية "سوف يؤثر تغير المناخ، ويؤثر بالفعل على جميع مجالات حياتنا تقريباً، بما في ذلك الوضع الأمني والجيوسياسي، ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى المزيد من إعادة توزيع الثروة والهجرة اللاحقة للأشخاص، وبدون رفض الحاجة إلى التخفيف يعترف التقرير "بالحاجة إلى زيادة التركيز على جهود التكيف"²⁶.

إن مسألة الهجرة تظهر من خلال خطاب التطوير والتكيف كتهديد يجب تجنبه وربما يفشل في التكيف، يرى تقرير التنمية البشرية 2007 - 2008 أنه في حالة فشل التطوير والتكيف، ستصبح الهجرة خطراً على التنمية البشرية عبر العالم النامي: "ستؤدي خسارة الإنتاجية المرتبطة بتغير المناخ إلى زيادة عدم التكافؤ بين المنتجين وتقويض سبل المعيشة وإضافة الضغوط التي تؤدي إلى الهجرة القسرية"²⁷.

إن تحول التعريف من الهجرة البيئية إلى الهجرة المناخية أكثر دقة مع قدر أكبر من القدرة على التكيف المؤسسي وأهمية السياسة العامة، وبالفعل نجحت الهجرة المناخية حيث فشلت الهجرة البيئية أن يتم وضعها على أجندة السياسة الدولية من خلال المشاركة النشطة من جانب وكالات الأمم المتحدة والوكالات غير التابعة للأمم المتحدة وتوليد النقاش العام الدولي.

²⁴ Chloé Anne Vlassopoulos, "Institutional barriers to the recognition and assistance of environmentally forced migrants", op.cit, p21.

²⁵ United Nations Development Programme, "New dimensions of human security", Human Development Report, US: UNDP, New York, 1994, p22-25.

²⁶ NATO Parliamentary Assembly, "Climate change: Thinking beyond Kyoto", Special Report 177 STC 07 E bis, 06 october 2007, p12.

²⁷ United Nations Development Programme, "Fighting climate change: Human solidarity in a divided world. ", Human Development Report, US: UNDP, New York, 2007/2008, p94.

أدى هذا التحول التعريفي إلى حدوث تطورين بالمقارنة مع الجهود المبذولة لفرض تعريف "للمهاجرين البيئيين" كمسألة سياسة دولية²⁸:

- ✓ أولاً اختفت جميع الفئات الأخرى من الضحايا البيئيين (من الحوادث الصناعية، والتدهور الاستراتيجي للبيئة وما إلى ذلك) من النقاش العام.
- ✓ ثانياً لم تعد الهجرة المناخية تظهر في أجندة السياسة الدولية باعتبارها مشكلة مستقلة، وبدلاً من ذلك تستوعبه مشكلة تغير المناخ التي ينظر إليها على نحو متزايد على أنها قضية ضعف اجتماعي.

وفي هذا السياق تناقش الهجرة المناخية على أنها تهديد إنساني وأمني يبرر الحاجة الملحة إلى اتخاذ تدابير للتكيف والتكيف، ومع ذلك فإن الجمع بين الخطاب المثير والمستمر الذي يصر على تدفقات مناخية مفترضة واسعة النطاق يسبب تدفقات الهجرة (حتى لو كان مصطلح "لاجئ" لا يستخدم إلا بشكل متكرر)، وكان اعتراض الهجرة كاعتراف مسبق بعدم كفاءة إجراءات التكيف يعطل المرور من إعداد جدول الأعمال إلى تقرير السياسات وذلك²⁹:

1. كان الإصرار على خطر الهجرة المناخية الجماعية بمثابة عامل دفع بدلاً من عامل الجذب الذي يتعين على الجهات العامة أن تتعامل معه مع ميل سياسي واسع النطاق للحد من تدفقات الهجرة.
2. إن الاعتراف "بمشكلة الهجرة" يعني قبولاً مسبقاً فشل جهود التكيف، هناك محاولة أخرى لتعريف قضية ذات صلة بالسياسة يتم تنفيذها بالفعل مدعومة بشكل رئيسي من قبل المنظمة الدولية للهجرة التي لا تلتزم بالخطاب الذي يقدم الهجرة المناخية كفشل في التكيف.

❖ ثالثاً: الهجرة كحل

عندما تتم مناقشة الضعف الاجتماعي لتغير المناخ من خلال نهج التنمية والتكيف (المستدام)، تعتبر الهجرة نتيجة وتهديد يجب منعه، وبالتالي فإن الاعتراف بالحاجة إلى اعتماد تدابير سياسية محددة لمساعدة المهاجرين على المناخ يُنظر إليه على أنه فشل في جهود التكيف، في معارضة لهذا التصور تقدم المنظمة الدولية للهجرة عملية تعريف جديدة للهجرة المناخية ليس كنتيجة لذلك، ولكن كحل لضعف المناخ³⁰، في الوقت نفسه يصبح الخطاب أقل إثارة للقلق من خلال التركيز على حقيقة أن الهجرة المناخية ستكون داخلية بشكل أساسي وليست دولية

²⁸ Chloé Anne Vlassopoulos, "Defining Environmental Migration in the Climate Change Era: Problem, Consequence or Solution?", op.cit, p159

²⁹ Ibid, p160.

³⁰ Koko Warner, "Global environmental change and migration: Governance challenges", Global Environmental Change, vol 20, issue 3, August 2010, p403.

تدعم المنظمة الدولية للهجرة بشدة تعريف الهجرة كإستراتيجية تكيف أو طريقة ممكنة لتعزيز التكيف مع تغير المناخ، فهي تنظر إلى الهجرة على أنها نتيجة للفشل في التكيف مع البيئة، وليس كطريقة ممكنة لتعزيز التكيف مع تغير المناخ. وقد تكون الهجرة في حد ذاتها واحدة من عدة إستراتيجيات للتكيف وإستراتيجية مواجهة³¹، ويتفق هذا الموقف مع الطريقة التي تصف بها المنظمة الدولية للهجرة مهمتها، باعتبارها "المنظمة الحكومية الدولية الرائدة في مجال الهجرة المكرسة لتعزيز الهجرة الإنسانية والمنظمة لصالح المهاجرين"³².

لقد أصبحت المنظمة الدولية للهجرة التي قامت بالفعل بالترويج لبرامج هجرة العمالة المؤقتة والدائرية كجزء من اللجنة العالمية للهجرة الدولية فاعلاً شرعياً في مجتمع سياسات التكيف مع المناخ، وبدلاً من اقتراح تدابير وقائية لتجنب الهجرة تقترح تدابير الهجرة كاستجابة للضعف الناجم عن تغير المناخ³³.

لطالما كانت الهجرة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إستراتيجية تكيف للأشخاص الذين يسعون إلى تحسين ظروف معيشتهم، في الكثير من الحالات يؤدي التغير المستمر إلى قيام المجتمعات المحلية بتطوير إستراتيجيات التكيف الخاصة بها، ما يتم تقديمه بشكل أكثر تحديداً من خلال النقاش حول الهجرة المناخية هو تعريف الهجرة كحل سياسي (إستراتيجية التكيف) إذا تم التخطيط للهجرة، فلا يجب اعتبارها مشكلة³⁴، وأكد هوغو Hugo أنه "من الناحية التاريخية، فإن الجزء الأكبر من الهجرة الناجم عن التغير البيئي حدث داخل الحدود الوطنية، ومع ذلك فإن البعد الدولي لهذه العلاقة [...] يتزايد على نطاقه وأهميته"³⁵.

تحجم المنظمة الدولية للهجرة عن التأكيد على زيادة التهديد بالهجرة الدولية "قد تحدث الهجرة البيئية داخليا أو إقليمياً أو دولياً"، غير أن معظم الأبحاث التجريبية تشير إلى أن الهجرة الداخلية مثل الهجرة من الريف إلى الحضر، أو التنقل عبر الحدود المباشرة بين البلدان المجاور من المرجح أن تكون هي الغالبة³⁶، لم تتبن المفوضية الأممية سوى جزء واحد فقط من خطاب المنظمة الدولية للهجرة الذي يتلاءم مع دوره ، ولا سيما في إطار "النهج العنقودي"

³¹ Frank Laczko and Christine Aghazarm, "Migration, environment and climate change: Assessing the evidence", International Organisation for Migration, 2009, p16

³² International Organisation for Migration, "Compendium of IOM's activities in migration, climate change and the environment", 2009, p23

³³ Thomas Faist, "Migrants as transnational development agents: an inquiry into the newest round of the migration-development nexus", *Population, Space and Place*, vol 14, issue 1, 2008, p 21.

³⁴ United Nations Development Programme, "Overcoming barriers: Human mobility and development", Human Development Report, New York, US: UNDP, 2009, p45.

³⁵ Graeme Hugo, "Environmental Concerns and International Migration", *The International Migration Review*, Vol. 30, N° 1, Special Issue: Ethics, Migration, and Global Stewardship, 1996, p105

³⁶ International Organisation for Migration, "Migration, environment and climate change: A complex nexus", Retrieved from 21/03/2018, time 11:31 am, <https://www.iom.int/complex-nexus>

وبالتحديد التعامل مع المهاجرين داخليًا: "من المحتمل أن يكون معظم النزوح ناجمًا عن تغير المناخ [...] يمكن أن تظل داخلية في المقام الأول"³⁷، وبالفعل فقد اضطلعت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بدور ريادي في الإشراف على حماية النازحين واحتياجاتهم من المأوى فضلاً عن تنسيق وإدارة المخيمات، قد تشكل الهجرة المناخية فرصة أخرى لمزيد من الاعتراف والسلطة، ومع ذلك فإن مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين تظل صامتة بشأن مفهوم الهجرة كحل للتكيف مع المناخ، يمكن ملاحظة المنافسة الضمنية بين مواقف هاتين المؤسستين، فالخطاب حول الهجرة المخطط لها كرد فعل على الضعف الاجتماعي الناجم عن المناخ يضفي الشرعية على الدور الذي تتوقع المنظمة الدولية للهجرة أن تلعبه، في حين أن الخطاب المتعلق بالنزوح الداخلي الناشئ عن المناخ يضفي الشرعية على دور المفوضية الأممية³⁸.

يمكن أن يكون الخطاب الحديث أيضاً في أصل الاتفاق بشأن الهجرة المناخية الذي أبرم في عام 2010 في كانكون Cancun، والذي يمكن اعتباره أول علامة على عملية صنع السياسة الناشئة، تتضمن نتائج الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب الاتفاقية (الفقرة 14) التي تدعو الأطراف إلى القيام "بالتدابير الرامية إلى تعزيز التفاهم والتنسيق والتعاون فيما يتعلق بالتهجير المستحث بتغير المناخ والهجرة والترحيل المقرر، حسب اختصاص المستويات الوطنية والإقليمية والدولية"³⁹، يبدو أن الصيغة الواردة أعلاه تلي مواقف كل من المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ويمكن أن يكون التنسيق والتعاون في حالة الهجرة الناجمة عن المناخ خاضعين لدور مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، بينما يمكن أن تتوافق برامج الترحيل المخطط لها في المناطق المعرضة للمناخ مع دور المنظمة الدولية للهجرة.

خاتمة:

إذا كان مصطلح "الهجرة البيئية" يشمل جميع حالات النزوح المستحث بيئياً، فإن "الهجرة المناخية" لا تتعلق إلا بالمهاجرين المستحثين بالمناخ، وعلاوة على ذلك يبدو أن "الهجرة المخطط لها" تنطبق فقط على بعض الظروف المناخية، لا سيما في المراحل المبكرة من التدهور البيئي البطيء، من ناحية أخرى فإن هذا التعريف يفرق قضية المهاجرين البيئيين في القضية العالمية "التنمية البشرية" كما هو محدد في تقرير التنمية البشرية لعام 2009، علاوة

³⁷ Guterres Antonio, op.cit, p02.

³⁸ Chloé Anne Vlassopoulos, "Defining Environmental Migration in the Climate Change Era: Problem, Consequence or Solution?", op.cit, p162

³⁹ United Nations Framework Convention on Climate Change, "The Cancun agreements: Outcome of the work of the ad hoc working group on long-term cooperative action under the convention". Decision 1/CP.16, Report of the conference of the parties on its sixteenth session, held in Cancun from 29 November to 10 December 2010, Addendum, FCCC/CP/2010/7/Add.1. Bonn, Germany: UNFCCC, para 14, 2011, p04.

على ذلك إذا كان هذا هو الحال يجب مناقشة الهجرة المناخية ليس فقط كمسألة إنسانية، ولكن أيضا وربما في المقام الأول كفرصة اقتصادية.

يبدو أن تاريخ التعريف "للهمجرة البيئية" هو جهد مستمر لتحقيق صلة بالسياسة. تستخدم الجهات الفاعلة في السياسات استراتيجيات استطرادية متنوعة من أجل تأطير القضية وفقاً لتصوراتها ومع القيود التي تفرضها الجهات الفاعلة الأخرى، تتمثل إحدى الاستراتيجيات في تقليل نطاق المشكلة لجعلها أكثر قابلية للإدارة، وبالفعل لا يُعطى الاهتمام إلا للهجرة المناخية، وتتألف إستراتيجية أخرى من الانزلاق بين سيناريوهات التعريف المختلفة، حيث يكون لكل منها منطقها المنطقي الخاص، وإضفاء الشرعية على السلطات المختلفة والمطالبة بتدابير سياسية محددة، وعليه لا يمكننا التنبؤ بكيفية تطور عملية التعريف في السنوات المقبلة.

قائمة المراجع

1. Bates Daine, "Environmental refugees? Classifying human migrations caused by environmental change", Population and Environment, vol 23, issue 05, 2002.
2. Biermann Frank, Ingrid Boas, "Preparing for a Warmer World: Towards a Global Governance System to Protect Climate Refugees", global environmental politics, vol 10, N°1, 2010.
3. Castro Carlos, "Sustainable development: Mainstream and critical perspectives", Organization and Environment, vol 17, issue 2, 2004, p197.
4. Conisbee Molly, Simms Andrew, **Environmental refugees: The case for recognition**, London: NEF Pocketbook, 1ed, 2003.
5. . Council of EuropeParliamentary Assembly, "Environmentally induced migration and displacement: A 21st century challenge", Report, Doc. 11785, 23 December, 2008
6. El-Hinnawi Essam, "Environmental refugees. Nairobi: United Nations Environmental Programme (UNEP)", 1985.
7. Faist Thomas, "Migrants as transnational development agents: an inquiry into the newest round of the migration–development nexus", Population, Space and Place., vol 14, issue 1, 2008.
8. Guterres Antonio, "Climate change, natural disasters and human displacement: A UNHCR perspective", UNHCR Paper, 2008.
9. Hugo Graeme Hugo, "Environmental Concerns and International Migration", The International Migration Review, Vol. 30, N° 1, Special Issue: Ethics, Migration, and Global Stewardship, 1996.
10. International Organisation for Migration, "Compendium of IOM's activities in migration, climate change and the environment", 2009.

11. International Organisation for Migration, "Migration, environment and climate change: A complex nexus", Retrieved from 21/03/2018, time 11:31 am, <https://www.iom.int/complex-nexus>
12. Laczko Frank and Christine Aghazarm, "Migration, environment and climate change: Assessing the evidence", International Organisation for Migration, 2009.
13. Mee Laurence, "The role of UNEP and UNDP in multilateral environmental agreements", International Environmental Agreements, vol 5, issue 3, 2005.
14. Myers Norman, "Environmental refugees", Population and Environment, vol 19, issue 02, 1997.
15. NATO Parliamentary Assembly, "Climate change: Thinking beyond Kyoto", Special Report 177 STC 07 E bis, 06 october 2007.
16. Steve Loneran, "The role of environmental degradation in population displacement", Environmental Change and Security Project Report, issue 4, (Spring), 1998.
17. Suhrke Astri, "Environmental Degradation and Population Flows", Journal of International Affairs, vol 47, N°02, winter, 1994.
18. Taylor Seybolt, "Harmonizing the Humanitarian Aid Network: Adaptive Change in a Complex System", International Studies Quarterly, vol 53, issue 4, 2009.
19. United Nations Development Programme, "Fighting climate change: Human solidarity in a divided world. ", Human Development Report, US: UNDP, New York, 2007/2008.
20. United Nations Development Programme, "New dimensions of human security", Human Development Report, US: UNDP, New York, 1994.
21. United Nations Development Programme, "Overcoming barriers: Human mobility and development", Human Development Report, New York, US: UNDP, 2009..
22. United Nations Framework Convention on Climate Change, "The Cancun agreements: Outcome of the work of the ad hoc working group on long-term cooperative action under the convention". Decision 1/CP.16, Report of the conference of the parties on its sixteenth session, held in Cancun from 29 November to 10 December 2010, Addendum, FCCC/CP/2010/7/Add.1. Bonn, Germany: UNFCCC, para 14, 2011.
23. Vlassopoulos Chloé Anne, "Institutional barriers to the recognition and assistance of environmentally forced migrants", In book **Environment, forced migration and vulnerability**, Heidelberg: Springer, 2010.
24. Vlassopoulos Chloé Anne, "Defining Environmental Migration in the Climate Change Era: Problem, Consequence or Solution?", in book **Disentangling Migration and Climate Change**, springer, 2013.

25. Vlassopoulos Chloé, "De l'Exode écologique aux réfugiés environnementaux Quel problème? Quelles approches?", journée d'étude du gisti, 14 décembre 2014.
26. Warner Koko, "Global environmental change and migration: Governance challenges", Global Environmental Change, vol 20, issue 3, August 2010.